الأغراض التداولية في مراحل السياسة العمانيّة المعاصرة

د. محمّد بن سالم بن محمّد الجامودي

أستاذ مساعد لغويات

جامعة الشرقية – سلطنة عمان

البريد الإلكتروني Email : mohammed.aljamoodi@asu.edu.om

الكلمات المفتاحية: التداولية، أفعال الكلام، المقاصد، الأغراض، الخطب.

كيفية اقتباس البحث

الجامودي ، محمّد بن سالم بن محمّد ، الأغراض التداولية في مراحل السياسة العمانيّة المعاصرة ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Pragmatic Purposes in Contemporary Omani Politics

Dr. Mohammed bin Salem bin Mohammed Al-Jamoodi
Assistant Professor of Linguistics
Ash-Sharqiyah University - Sultanate of Oman

Keywords : pragmatics, speech acts, objectives, purposes, speeches.

How To Cite This Article
Al-Jamoodi, Mohammed bin Salem bin Mohammed , Pragmatic Purposes in Contemporary Omani Politics, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :
This research aims to provide answers to several questions, the most important of which are:
- Are there communicative features that distinguished the speeches delivered by Sultan Qaboos bin Said, the former Sultan of Oman, such that they can be divided into stages based on those features?
- What is the relationship between speech acts and the features of each stage of these speeches?
- What are the most prominent purposes that speech acts served to achieve in the linguistic content of the speeches?
The research relied on a descriptive approach based on the statistical aspect of the research sample, extracting the most important purposes that speech acts served to achieve by studying language in its political, social, and cultural contexts. The research concluded that the speech purposes contained in the sample's speeches can be approached in four stages:
1. Stage: The stage of establishing security, unifying Oman, and establishing the foundations for the modern state, extending over the period (1970-1979).

2- The stage of construction and development, extending from 1980 to 1995.
3- The stage of issuing the Basic Law of the State, extending from 1996 to 2010.
4- The stage of expanding legislative and oversight powers and strengthening the state of institutions and the law, extending from 2011 to 2015.
After analysis, the research reached a number of conclusions, the most prominent of which are:
- Speech acts varied according to the intended objectives at each stage of Omani politics, as presented in the sample stages.
- There was harmony between the pragmatic dimension of the speeches and the context in which they were delivered.
- Each stage was characterized by purposive objectives, which the speaker was keen to achieve successfully through linguistic methods, employing speech acts.
- The sample reflected the speaker's experience and knowledge of the psychological and cultural aspects of the addressee, as reflected in the speech acts in the speeches.
It is hoped that this research will open up new avenues for studying indirect speech acts in political speeches, explore the relationship between speeches and the contexts that produced them, and examine the pragmatic role of language in achieving real-world objectives.

ملخص البحث:

يروم هذا البحث إلى محاولة تقديم إجابات لعدد من التساؤلات، أهمها:

–هل هنالك سمات تداولية ميّزت الخطب التي ألقاها السلطان قابوس بن سعيد، السلطان السابق لسلطنة عمان، بحيث يمكن تقسيمها على مراحل، على وفق تلك السّمات؟

– ما العلاقة بين الأفعال الكلامية، وسمات كل مرحلة، من مراحل تلك الخطب؟

– ما أبرز الأغراض التي جاءت الأفعال الكلامية؛ لتحقيقها في المحمول اللغوي للخطب؟

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي القائم على الجانب الإحصائي، للعينة البحثية، واستخلاص أهم الأغراض التي جاء الفعل الكلامي؛ لتحقيقها، وذلك بدراسة اللغة في سياقها: السياسي، والاجتماعي، والثقافي. وقد توصل البحث إلى إمكانية مقاربة الأغراض الكلامية– الواردة في خطب العينة– في أربع مراحل، وهي:

١–مرحلة: مرحلة استتباب الأمن، وتوحيد عمان، والتأسيس لبناء الدّولة العصريّة، وتمتد في المدّة: (١٩٧٠–١٩٧٩).

٢-مرحلة: البناء والتعمير، وتمتد في المدّة: (١٩٨٠- ١٩٩٥).

٣- مرحلة إصدار القانون الأساسي للدّولة، وتشمل المدّة: (١٩٩٦- ٢٠١٠):

٤- مرحلة التوسع في الصلاحيات التشريعيّة والرقابيّة، وتدعيم دولة المؤسسات والقانون، وتمتد في المدّة: (٢٠١١- ٢٠١٥).

وبعد التحليل خلص البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها:

-تباين الأفعال الكلامية بحسب الأغراض المراد إنجازها في كل مرحلة من مراحل السياسة العمانية، الواردة في مراحل العينة.

-هنالك انسجام بين البعد التداولي للخُطب، والسياق الذي ألقيت فيه.

-تميّزت كل مرحلة بأغراض مقاصدية، حرص المتكلم على إنجاح تحقيقها، بأساليب لغوية، وظف فيها أفعال الكلام.

-عكست العيّنة خبرة المتكلم، ودرايته، بالجوانب النفسية، والثقافية للمخاطَب؛ وهو ما عكسته الأفعال الكلامية في الخُطب.

ومن المؤمل أن يفتح هذا البحث جوانب لدراسة الفعل الكلامي غير المباشر في الخطب السياسية، وبحث العلاقة بين الخطب والسياقات التي أنتجتها، والدّور التداولي في توظيف اللغة لإنجاح مقاصد في الواقع.

المقدّمة:

بسم الله الرحم الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الأطهار الميامين، وعلى من ترسم خطاهم، وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم الأغراض التي جاءت الخُطب التي ألقاها السلطان قابوس بن سعيد، في المدة الممتدّة من عام (١٩٧٠- ٢٠١٥)؛ لتحقيقها في الواقع العماني، معتمدين على مفاهيم النظرية التداولية ومصطلحاتها، ومستعملين آلياتها وأدواتها، في مباشرة نصوص الخُطب، على وفق منهج وصفي، قائم على التحليل، ومحاولين الكشف عن مقاصد كل مرحلة وأهدافها، وقد قسّمنا خطب المدوّنة على أربع مراحل، بالنظر إلى الهدف الأبرز الذي عُنيت به كل مرحلة، فجاءت المرحلة الأولى التي امتدّت في المدّة، من (١٩٧٠-١٩٧٩) متناولةً جانب: استتباب الأمن، وتوحيد عمان، والتأسيس لبناء الدّولة العصريّة. أما المرحلة الثانية، التي امتدّت من (١٩٨٠- ١٩٩٥)، فقد ارتأينا وسمها بمرحلة: البناء والتعمير، وبيّنّا أن طول مدّتها الذي استغرق خمسة عشر عاماً، استدعاه وضع عمان آنذاك، إذ كان خاليًا من معظم مؤسسات الدّولة العصرية ومقوماتها. وأن مرحلة البناء قد طالت الجوانب كافة، وشملت مجالات مختلفة.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ١

والمرحلة الثالثة، عَوَّل عليها إصدار النّظام الأساسي للدّولة' الذي تشكّلت أهميته، كونه منطلقاً للمراحل القادمة، إذ قال السلطان: إن هذا النّظام يُعدُّ القاعدة الأساسيّة التي ننطلق من خلالها لتحقيق المزيد من التّقدّم والرقيّ والتّطور. وقد استغرقت هذه المرحلة الفترة التي من (١٩٩٦-٢٠١٠). وقد استدعت الأحداث التي شهدتها بعض دول العالم العربي، وتأثّرت بها السلطنة، إذ عاشت عُمان حركة احتجاجيّة مكثّفة من مطلع شباط /فبراير ٢٠١١، وحتى منتصف أيار/ مايو من تلك السَّنة. وقد شهدت فيها البلاد تخلّقاً جديداً على المستويات السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعية، والثقافيّة. وقد وجدنا أنه قد واكب ذلك إجراءات إصلاحيّة وتصحيحيّة؛ استدعت تخصيص المرحلة الرابعة والأخيرة، التي امتدّت إلى السّنوات من (٢٠١١- ٢٠١٥).

إنَّ تلك المراحل – بلا شك – تحتّم علينا طرح إشكال الوقوف على الأبعاد التداولية في كل مرحلة منها– كونها تدرس اللغة في استعمالها– ومعرفة طبيعتها بحسب المقصد العام الذي رسم توجهات كل مرحلة منها، إلا أننا قد نركن إلى السياق التاريخي في محاولتنا مقاربة مقصدها، ولا يعني التحديد الزمني لهذه المراحل، الفصل التّام فيما بينها، إذ إن بعض المقاصد المُراد تحقيقها، قد تتماهى مع أهداف أكثر من مرحلة.

أولاً: التّعريف بمفهوم التداولية، ومدونة البحث وصاحبها:

١-مفهوم التداولية:

لقد ساهم فلاسفة اللغة في رفد الدرس اللساني بنظريات ومفاهيم، تم توظيفها في بناء مذاهب لسانية جديدة، وتعد التداولية (pragmatics) [١] أحد تلك المذاهب التي أفادت من النتاج الفلسفي – وعلى الخصوص من رواد فلسفة اللغة العادية [٢]– بما يعينها في دراسة اللغة في سياق استعمالها، كما أفادت من حقول معرفية أخرى، أهمها: علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الاتصال، وعلوم اللغة.. فهي تدرس:" كل ما يعود، في معنى العبارة، إلى المقام الذي استخدمت فيه العبارة، وليس فقط إلى البنية اللسانية للجملة المستخدمة "[٣] بل تتعدّى ذلك، إلى جوانب أخرى ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة بالسياق وبذا، " يمكن أن تعيّن «التداولية» في استعمالها صفة مكوناً للغة بجانب المكوّن الدلالي والمكون التركيبي. وقد جاء هذا المفهوم من تقسيم شارل. موريس (Charles w. Morris)(١٩٣٨)، الثلاثي الذي كان يميّز في تطوّر كلّ لغة (شكليّة كانت أو طبيعية)، ثلاثة ميادين:

(١)التركيبية وتهم علاقات العلامات بالعلامات الأخرى.

(٢)الدّلالة وتدرس علاقاتها بالواقع.

(٣)التداولية وتهتمّ بعلاقات العلامات بمستعمليها واستعمالها وآثارها." [٤].

فهي تهتم بالدرجة الأولى بالبعد الاستعمالي والإنجازي للملفوظ مع الأخذ بالاعتبار أحوال المتخاطبين والسياق الذي ورد فيه الخطاب، وما يلتبس به.

ويمكن إرجاع نشأة التداولية بمفهومها المتعارف عليه إلى سنة ١٩٥٥ ، عندما ألقى جون لانجشو أوستين (John Langshow Austin) (١٩١١ – ١٩٦٠) محاضراته في جامعة هارفارد (Harvard university) ، ضمن برنامج " محاضرات وليام جيمس (William James Lectures)[٥] فقد ذهب أوستين إلى " أن دراسة المعنى يجب أن تبتعد عن التراكيب الجوفاء مثل : الجليد أبيض ، بمعزل عن سياقها لأن اللغة عادة تستخدم داخل سياق الكلام لتأدية كثير من الوظائف ، فعندما نتكلم فإننا نقدم اقتراحات ، ونبذل وعوداً ، ونوجه دعوات ونبدي مطالب ونذكر محظورات وما إلى ذلك "[٦]، وبالنظر نجد أنه من الصعب وضع مصطلح شامل و محدد يجمع كافة ما ترمي إليه التداولية[٧] ؛ إذ هي ميدان رحب واسع ، تختلف أغراضها ، وتتعدد مجالاتها.

٢- **مدوّنة البحث:** اقتصرت المدونة على نماذج من (خُطَبُ السلطان قابوس بن سعيد) [٨] ألقاها في المدّة الممتدّة من (١٩٧٠ – ٢٠١٥) ، مع الإفادة من اللقاءات الصحفية التي أجريت مع صاحب هذه الخطب في بعض الصحف العربية والمحلية [٩].

٣- **صاحب المدوّنة: هو** السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد البوسعيدي. ولد في مدينة صلالة بمحافظة ظفار في ١٨ شوال ١٣٥٩هـ الموافق ١٨نوفمبر ١٩٤٠م، وهو السلطان الثامن المنحدر رأسا من الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأول لأسرة آل بوسعيد سنة ١٧٤٤م. وفي سنواته المبكرة تلقى السلطان التعليم في عمان، فدرس القرآن الكريم وقرأ السُّنة النَّبوية وتعلم قواعد اللغة والنحو وأصول الدين والفقه والفرائض، وقرأ السِّير وأيام العرب وأخبارها وأشعارها على أيدي معلمين مختصين، كما درس المرحلة الابتدائية في المدرسة السّعيديّة في صلالة. وفي سبتمبر ١٩٥٨م أرسله والده السلطان سعيد بن تيمور إلى انجلترا حيث واصل تعليمه لمدة عامين في مؤسسة تعليمية خاصة(سافوك)، وفى عام ١٣٧٩هـ الموافق١٩٦٠م التحق بالأكاديمية العسكرية الملكية (ساند هرست) كضابط مرشح، حيث أمضى فيها عامين درس خلالها العلوم العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثان. بعدها عاد السلطان إلى بريطانيا حيث درس لمدة عام في مجال نظم الحكم المحلي، وأكمل دورات تخصصية في شؤون الإدارة. ثم هيأ له والده الفرصة، فقام بجولة حول العالم استغرقت ثلاثة أشهر، عاد بعدها إلى البلاد عام ١٣٨٣هـ الموافق ١٩٦٤م حيث أقام في مدينة صلالة مسقط رأسه. وعلى امتداد السنوات الست التالية تعمق السلطان في دراسة الدين الإسلامي واللغة

العربية، وكل ما يتصل بتاريخ وحضارة عُمان دولة وشعباً على مر العصور. وفي ٢٣ من يوليو عام ١٩٧٠ تسلّم السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد. وتتلخص أهم إنجازاته في تأسيس دولة بالمفهوم الحديث، إذ بدأ بتكوين سلطة تنفيذيّة مؤلفة من جهاز إداري يشمل مجلس الوزراء، والوزارات المختلفة، فضلا عن الدوائر الإداريّة والفنّية والعسكريّة والمجالس المتخصصة. وقد حققت سياسات السلطان قابوس الاستقرار والأمن، وهما الدّعامتان الأساسيتان لبناء الدّولة، وتحقيق تنميتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة [١٠] .

ثانيا: تحليل الأغراض التداولية في خُطب المدونة:

المرحلة الأولى: مرحلة استتباب الأمن، وتوحيد عمان، والتأسيس لبناء الدّولة العصريّة (١٩٧٠-١٩٧٩):

إن من أهم المقاصد التي عمد السلطان إلى تحقيقها، في السنوات الأولى من توليه الحكم؛ إرساء دعائم الاستقرار والأمن في البلاد، والعمل على توحيد الوطن، وتهيئة كافّة الظروف السياسية، والأمنية، والاقتصاديّة، والاجتماعية، والثقافيّة، المطلوبة للانطلاق في بناء الدولة العمانية العصرية. فقد أدرك السلطان قابوس – منذ البدء – أنه يجب إزالة كل العقبات المقاومة للتّغيير، والعمل على زيادة التلاحم والتآزر بين مكوّنات المجتمع العُماني، ورأى أنّه ينبغي أن تتضاعف الإنتاجيّة، بحيث يكون من واجب المجتمع أن يتخذ مواقف جديدة لقبول معدّلٍ عالٍ من التّحديث، ليكون كأنه أمرٌ طبيعي ومعتاد [١١] . ولدور الجانب الأمني، فقد " احتضنت الحكومة العمانيّة – ببصيرة وروح مصالحة وطنيّة نادرة – بعض الشخصيات السياسية الوطنيّة التي كانت في «المعارضة» سابقاً، وأشركتها في بناء البلاد: بناء عمان الحديثة، وتوطيد صورتها كدولة"[١٢].وبتحليل العينة البحثية . في هذه المرحلة، نجد أن الأفعال الكلامية قد شكّلت ما نسبته ست وعشرين من المئة (٢٦%) من مجمل الأفعال الكلامية في العينة البحثية، وهي نسبة تظهر التوسع في استعمال الفعل الكلامي في هذه المرحلة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة هذه المرحلة، التي تعدُّ تأسيساً لبناء عمان العصريّة. وما صاحب ذلك من تسارع في وتيرة تكوين البنية التحتيّة للتنمية، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، الذين حُرِمُوا منها قبل بداية النهضة، من مثل: التعليم، والصّحة، والكهرباء والمياه، والمواصلات، دون الاعتماد على منهجيّة تخطيطية شاملة [١٣].

أبرز أغراض الأفعال الكلامية في المرحلة الأولى، وأهم ما تناولته من موضوعات وقضايا:

تناولت خطب هذه المرحلة العديد من القضايا والموضوعات، التي دعت إليها طبيعة هذه المرحلة؛ كونها تأسيساً لبناء دولة عصريّة حديثة. وأبرز ما تناولته الأفعال الإنجازية في خطب هذه المرحلة، ما يأتي:

١- **تحقيق الوحدة الوطنية:** لقد أدرك السلطان أن بناء الدولة الحديثة لا يتأتّى إلا باستتباب الأمن واستقرار البلاد ، ففي الأيام الأولى من توليه مقاليد الحكم ،حرص على تحقيق الوحدة الوطنية ، التي توّجت بإلغاء الازدواجيّة المسجَّلة في اسم الدّولة ، إذ تم الإعلان عن تغيير اسم الدّولة من " سلطنة مسقط وعُمان " إلى الاسم الجديد " سلطنة عمان " ، حيث استعمل المتكلم فعلاً كلامياً إعلانيًّا ، عندما قال: " فمن الآن وصاعداً ستُعرف أرضنا العزيزة باسم سلطنة عمان "[١٤]، فتوحيد الاسم حقق نجاحاً في إلغاء الانقسام في التراب العماني ، ووحد كيان الأمة ، وأنهى ما كان بها من فرقة وتشرذم، وتبدّى ذلك في قوله :" لا فرق بعد الآن بين الساحل والدّاخل ، وبينهما وبين المقاطعة الجنوبيّة "[١٥]. وعمل جلالته على مواجهة التحديات بواقعيّة وبحكمة وعقلانيّة، وبُعْدَ نظر، كما عمل على تقوية قاعدة النسيج الاجتماعي، وترسيخ روح الانتماء، فقال:" أدعو من فقد منكم الجنسية العمانيّة أن يعود إلى صفوف الوحدة، في سلطنة عمان"[١٦]، وسعى إلى ترسيخ روح المحبّة والتعاون بين أفراد المجتمع في إطار الهويّة العُمانيّة.

٢- **الحرب على الشيوعيّة** [١٧]: ظلت الحرب في الجنوب حاضرة في خطب هذه المرحلة، وقد بيّنا أن الحديث عنها استمر حتى بعد الإعلان عن نهايتها وتحقيق النّصر وقد اتبع المتكلّم سياسة الدّعاية المضادّة [١٨]، مستعملا فعلاً إنجازياً توجيهيّاً، للتّحذير من الأفكار التي تسعى الشيوعية إلى بثها، وبخاصة في صفوف الشباب. وقوله: " وتكمن خطورة هذه الشعارات في أنها تحاول استغلال الشباب؛ لتنفيذ مآربها، ظناً منها أن الشباب لم يصل بعد إلى درجة الوعي التي تحصّنه ضدَّ الأفكار والتيَّارات الهدّامة "[١٩]، تضمَّن فعلًا كلامياً آخر، تمثّل في الفعل الإنجازي التّعبيري، إذ أثنى على الشبّاب؛ بأنهم واعون لما يجري ومدركون حقيقة الفكر الشيوعي ومراميه، وأنهم محصنون بعقيدتهم وثقافتهم، من الاختراق. وقد وظف المتكلّم المناسبات الدّينيّة، والوطنيّة، وضمّن خطبها فقرة ثابتة تحذِّر من هذه الحركة، وتنبّه عموم الشّعب على عواقب التعاطف معها [٢٠]. " وفي الحقيقة باتت عمان درعاً لشبه الجزيرة العربيّة، بل الشّرق الأوسط كلّه في مواجهة التّوسع الشيوعي. وجعل تزايد المساعدات الأجنبيّة للمتمردين؛ تدويل الصِّراع أمراً لا مفرّ منه "[٢١].

٣ – **وضع قواعد الدّولة العصريّة:** وتجلّى ذلك في إنشاء أهم مكونات السّلطة التنفيذيّة للجهاز الإداري للدّولة ، التي تمثّلت في تشكيل مجلس للوزراء ، وتأسيس العديد من الوحدات الحكوميّة (التّعليم[٢٢]، والصحة[٢٣]، والطرق، والإعلام، وغيرها)، وتطوير أجهزة الدّولة (المدني ،والأمني ، والعسكري)[٢٤] ،حين قال : " لقد أمرنا رئيس الوزراء أن يتّخذ الخطوات الفوريّة لتشكيل حكومة على أساس اسناد المناصب للمواطنين اللائقين حيثما وجدوا "[٢٥] ، كما تم إصدار العديد من التشريعات والقوانين ، بهدف ترسيخ مبادئ الحق، والعدالة، وسيادة القانون ،وتنظيم مسيرة العمل الوطني في البلاد [٢٦] .

٤ – **إعادة دور عمان إلى محيطها العربي والعالمي:** ظلت عمان سنوات طويلة في عزلة عن محيطها الإقليمي والعالمي ،مشتغلة بصراعات داخليّة [٢٧]، ولقد استعمل المتكلّم أفعالاً إنجازيةً عدّةً، لإعادة عمان لأداء هذا الدّور المفقود ، وتجلّى ذلك في قوله : " إن هدفنا السّامي هو إعادة أمجاد بلادنا السّالفة "[٢٨]، وقال في مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج ، المنعقد في مسقط : "إن منطقتنا بحاجة ماسّة إلى وضع أسس متينة وصلبة (...) إن العلاقات التي تربط بين دولنا هي في الحقيقة علاقات أخويّة متينة"[٢٩] ،وفي الشأن العربي، يرى السلطان، أنه " على زعماء العالم العربي أن يدركوا حقيقة أن الشعوب العربية لم تعد قادرة على احتمال الانحطاط إلى مستوى التراشق بالتّهم ،وافتعال الخلافات التّافهة فيما بينهم "[٣٠]، وفي الشأن العالمي استعمل السلطان فعلاً إنجازيًّا إعلانيًّا ؛ليعلن عن موقف عمان من القضايا المتعلقة بالمنطقة، قائلاً :"إننا نؤيد وسنواصل تأييدنا الصّادق لجميع المبادرات التي تهدف إلى ضمان سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط"[٣١].

ومما يلحظ في هذه المرحلة، ذكر المتكلّم للقرارات التي يتم اتّخاذها، خاصّة تلك المتعلّقة بالمواطنين بشكل مباشر، لإشراك الشعب فيما تقوم به المؤسسات الحكومية من منجزات في مختلف المجالات، وعلى الأصعدة كافة. ويرجع ذلك إلى قلة وسائل الإعلام في هذه المرحلة، أو عدم تغطيتها لكامل مناطق السلطنة وولاياتها، وطبيعة هذه المرحلة تستدعي إبراز الجهود التي تقوم بها الحكومة، وما يتم تقديمه من خدمات وإنجازات. ولا يخفى ما لهذا الذكر من دور في إنجاح المقاصد العامّة التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها في خطبه، موظفاً أصناف الأفعال الكلامية، التي تتضافر فيما بينها لتحقيق تلك المقاصد [٣٢]. ومما هو لافت في هذه المرحلة الركون إلى الجانب الدّيني في تعضيد الأفعال الإنجازيّة، وزيادة درجة الشّدة في نجاحها، من ذلك، قول السلطان: "علينا مواصلة الجهود وبذل كل غالٍ؛ لرفع مستوى حياة شعبنا، والأخذ بشتى وسائل الإصلاح في جميع مرافق حياته، مهتدين بنور شريعتنا السّمحاء "[٣٣]. إنَّ الغرض

في هذا القول؛ هو القيام بإجراءات إصلاحيّة شاملة، لمناحي الحياة في المجتمع العماني، وعلى افتراض أن بعض تلك الاصلاحات قد تصطدم مع معتقدات المجتمع، أو تتعارض مع بعض قيمه وعاداته وتقاليده؛ فقد تم الاستناد إلى الجانب الدّيني، وبيان أن الإصلاح سيتم على وفق الشريعة الإسلامية السمحاء. إذ السلطان يدرك دور الدّين الإسلامي في بناء الدّولة، والمجتمع الحديث في عمان، " فالتّراث الإسلامي فاعل بقوة في سلوك الإنسان العماني، وفي بناء شخصيته، وعلاقاته مع الآخرين. فضلاً عن أنه يخترق جميع التّنظيمات الاجتماعيّة، ويشكّل جزءاً لا يتجزّأُ من شخصية العمانيين، على اختلاف قبائلهم، وفئاتهم وتقسيماتهم الاجتماعيّة "[٣٤]. وفي حديث السلطان لمجلة (المصوّر المصريّة) أكّد هذا الجانب، وبيّن أن الشريعة الإسلاميّة هي الأساس لكل التشريعات الصّالحة للمسلمين وللناس كافّة، وأوضح أنَّ هذا لا يمنع من أن تكون لنا قوانين أخرى شريطة ألا تتعارض مع روح الدّين [٣٥].

المرحلة الثانية: مرحلة البناء والتعمير (١٩٨٠- ١٩٩٥):

شهدت هذه المرحلة خطوات متسارعة في البناء والتّعمير، وقد أخذت عملية البناء جوانب عدّة، كان في مقدّمتها بناء الإنسان العماني، ذلك أنَّ الحكومة قد عمدت إلى إنشاء المؤسسات المرتبطة بهذا التّكوين، من مدارس، ومستشفيات، وإعلام، ومراكز إنماء، ومراكز ترفيه، وغيرها. كما تم في هذه المرحلة التّوسّع في بناء مؤسسات الدولة، التشريعيّة والتنفيذيّة، وسن القوانين والنظم المسيّرة للعمل. ولقد اشتملت هذه المرحلة على ثلاث خطط خمسيّة من خطط التّنمية الشاملة [٣٦] رصدت لها مبالغ مالية طائلة، لتنفيذها [٣٧]. وتمّ فيها بناء الكيان السياسي الجديد؛ بثوابته، وأسسه، ومنطلقاته، وتوجهاته، وعلاقته بالأطر السياسية الخليجيّة والإقليمية والعالميّة.

أبرز أغراض الأفعال الكلامية في المرحلة الثانيّة، وأهم ما تناولته من موضوعات وقضايا:

جاءت الأغراض التداولية في هذه المرحلة مُركّزة على ما يتعلّقُ بالبناء، والتنمية، والتطوير، وتناولت كذلك جوانب أخرى في الشأنين الداخلي والخارجي. ومن أبرز ما تناولته أفعال الكلام في هذه المرحلة، ما يأتي:

١- **تنمية الموارد البشريّة:** لقد ظل الإنسان العمانيّ هدف التّنمية وغايتها في سياسة السلطان. لذا فقد ركّزت خطب هذه المرحلة على تحقيق هذا الغرض، وعملت على بناء الشخصية السّويّة المتكاملة، دون إغفال جانب من جوانبها، بما يسهم في بناء الإنسان ،وتحقيق احتياجاته ، وتلبية تطلعاته ،وطموحاته .فها هو السلطان يقول : " إن بناء الإنسان العماني، وتكوين شخصيته المتكاملة، وتعليمه وتثقيفه، وصقله وتدريبه، هو في مقدّمة الأهداف النّبيلة، والغايات الجليلة، التي نسعى دائماً وأبداً إلى تحقيقها ، من أجل توفير العيش الكريم ، لكل فرد على هذه الأرض

الطّيبة المعطاء[٣٨].إنَّ نظرة السلطان هذه تنبع من السياسة العامّة في بناء الوطن، القائمّ على أبنائه ، فمتى ما تم إعدادهم الإعداد الجيد ، ازدهر الوطن بهم، وتقدّم . وشمل البناء الشباب، من الذكور والإناث، بل حتى كبار السّن، من خلال اهتمامه ببرامج محو الأمية، وبالحرف التقليديّة، والمهن المتوارثة. لقد وجّه المتكلّم في خطبه إلى أن الأولويّة ستكون لخطط التّنمية، ممثّلة في التعليم والتدريب للقوى البشرية؛ لأنَّه لا يتم بناء الإنسان، والرقيّ بمستواه، إلا بها. وتجلّى ذلك في قوله في خطبة افتتاح جامعة السلطان قابوس :"إننا إذ نولي هذا الاهتمام للتعليم الجامعي ، فإننا نولي نفس الرعاية والاهتمام لكافة مراحل التّعليم ،والتّدريب ، في إطار سعينا المتواصل ، لتنمية القوى البشريّة ، تنمية متوازنة ، تفي باحتياجاتنا من الكفاءات الوطنيّة المؤهلة والمدرّبة في سائر القطاعات"[٣٩]، إذ جعل من تدريب الشباب وتأهيلهم واجبًا وطنيًّا لجميع المؤسسات المعنيّة في الدّولة ، فهو يقول: "إن تدريب الشّباب وتأهيلهم ؛ ليأخذوا مواقعهم ، بكل جدارة ، في شتى ميادين العمل لهو أمرٌ بالغ الأهميّة ، وواجب وطنيّ تقع مسؤوليته على عاتق كل مواطن عماني "[٤٠].ولهذا الدّور الذي يضطلع به الشباب في بناء الوطن، أعلن عن تخصيص عامٍ للشبيبة[٤١] ، وعامٍ للشباب[٤٢]. كذلك نجده قد اهتم بالمرأة كونها صنو الرجل، في الواجب تجاه الوطن، قائلاً في هذا الشّأن: " الأمل كبير في الفتاة العمانيّة؛ التي حظيت بقسط من التّعليم أن تعمل جاهدة على الأخذ بيد أخواتها في مجتمعها المحلّي، والنهوض بهن، وصقل مواهبهنّ، والارتقاء بإمكاناتهنّ المادّية والمعنويّة؛ دعماً لنهضة عمان الحديثة "[٤٣].

٢- **استكمال مؤسسات الدّولة، وإنشاء البنية التّحتيّة:** لقد كانت البنية التّحتيّة، شبه معدومة، عندما تولّى السلطان مقاليد الحكم في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠، ولم يكن النظام الإداري [٤٤] – بمفهومه الحديث والمتكامل– قائماً. " لقد أُخرجت عُمان، خلال الربع الأخير من حالة القرون الوسطى، وأُرسيت بثبات، في القرن العشرين. " فعلى الصعيد الاقتصادي، وصعيد التّنمية العامة، وضعت الحكومة موضع العمل، على الرغم من الموارد الاقتصاديّة المحدودة، مشروعات لا سابق لها في البلدان النّامية بما فيها بلدان الخليج النفطية. وهو ما سمح بتركيز البنية التّحتيّة الاقتصادية للبلاد، وبإطلاق مشاريع تنموية على كلِّ المستويات، ملبّياً، بذلك، خطّة اقتصادية، واجتماعيّة، وسياسيّة حقيقيّة "[٤٥] . واعتمد السلطان سياسة التّدرج في عملية البناء، إذ الأمر يتطلّب معرفة دقيقة بالأوضاع السكانية، والاقتصادية، والاجتماعيّة، وقد أشار إلى ذلك، بقوله: "إن وضع الخطط، وتنفيذها، ورسمها وبنائها، لا يتأتّى إلا بمعرفة الواقع الذي نعيش فيه، والإحاطة بكل معطياته، وموجوداته، حتى يتسنّى لنا أن نضع أقدامنا على الطّريق الموصل إلى التّنمية الشاملة "[٤٦] .

٣-تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني: لقد أدرك السلطان منذ السنوات الأولى لتوليه الحكم أن الاقتصاد، هو عصب الحياة لأي أمّة تريد النهوض والتّقدّم[٤٧]، فعمل على تنويع مصادر الدّخل القومي، بتشجيع القطاعات الإنتاجية في البلاد من زراعة، وصيد، وصناعة، وحرف تقليدية، وشدّد على عدم الاعتماد على النّفط، مصدراً للدخل القوميّ وحده ، قائلاً: " لقد سعينا ومنذ سنوات إلى تنويع مصادر الدّخل القومي ، وتوسيع قاعدة اقتصادنا الوطني ، وذلك بالاتّجاه نحو تخفيف الاعتماد على عائدات النّفط ، واستغلال الموارد الطّبيعيّة المتوفّرة في بلادنا"[٤٨] .في هذا النّص، يستعمل المتكلّم الفعل الكلامي الإخباري، لغرض توجيه المؤسسات المعنيّة كافّة، لتجسيد سياساتها، وجهودها ومناشطها، لإنجاح هذا الهدف. فنراه يقول: " إننا نؤكّد على الأهميّة الكبرى لتنويع مصادر الدّخل القومي للبلاد وتنميتها إلى أقصى حدٍّ ممكن، بما يعطي التركيز الأكبر للقطاعات الزّراعيّة [٤٩]، والسّمكيّة، والصّناعية [٥٠]، مع توجيه طاقات المجتمع للعمل الجاد والتّنافس الشّريف في بناء الوطن"[٥١].

٤- **الشورى العمانيّة، وبدايات التّجربة الديمقراطية** [٥٢]: تُعدُّ الشّورى من الملامح الحضارية المتأصّلة في السياسة العمانية عبر العصور، ذلك أنَّ " مبدَأي الشورى والبيعة. الإجماع والتّعاقد . مضافاً إليهما قيم المساواة الاجتماعيّة، والمساواة أمام القانون، ومبادئها، تمثل ركائز الديمقراطية الإسلامية في عمان"[٥٣] . لقد أدّت الأفعال الكلاميّة دوراً بارزاً في ترسيخ هذا المبدأ في خطب هذه المرحلة، والتي تدرَّجت فيها تجربة الشورى العمانيّة بمنظورها المؤسسي الحديث، ففي عام ١٩٨٠ أصدر السلطان توجيهاته بتوسيع قاعدة المجلس الاستشاري [٥٤]، وفي عام ١٩٨١ تم افتتاح المجلس الاستشاري للدّولة [٥٥]، واستمرت عملية التّطوير في المجلس [٥٦]، حتى افتتاح مجلس الشورى [٥٧].

٥-**مجلس التّعاون الخليجي** [٥٨]: منذ بداية النّهضة انتهجت سلطنة عمان سياسة ودّيّة للتقارب مع جميع دول الخليج العربي، وازدادت هذه السياسة رسوخاً بعد تأسيس مجلس التعاون لتلك الدّول [٥٩]. وتلا ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، عقد لقاءات دوريّة بين قادة هذه الدّول، الدّول، أُلقى السلطان فيها خُطباً تناولت الشأن الخليجي، وما مر به من برامج تنمويّة على الأصعدة كافة، وما شهده من أحداث، شكّلت منعرجات في تأريخه المعاصر. من ذلك ، قوله: " إن إنشاء مجلس التّعاون لدول الخليج العربية، يعدُّ إنجازاً إيجابياً لجهود الدّول الأعضاء، ولخير المنطقة وشعوبها "[٦٠] ،فقد عمدت الأفعال الكلامية – من خلال خُطب هذه المرحلة – إلى تعزيز روح التّضامن، والإخاء بين الأشقاء في دول المجلس يقول السلطان " يسرنا أن نعرب عن تقديرنا العميق للروح الأخويّة التي تسود لقاءاتنا – قادة مجلس التّعاون – وتجدد حرصنا على

العمل من أجل توطيد أواصر التّعاون بين دولنا، وتعميق التّقارب بين شعوبها، بما يحفظ لها الأمن والاستقرار، ويساهم في تحقيق طموحاتنا في التّقدّم والازدهار"[٦١]،ففي هذا القول، يبدأ المتكلّم بفعل كلامي تعبيري، يمهد به لتحقيق فعل كلامي توجيهي، يرمي إلى توحيد الجهود للتّعاون البنّاء لخدمة تطلعات شعوب المنطقة، وطموحاتها. وفي افتتاح القمّة الخليجيّة العاشرة في مسقط [٦٢]، قال السلطان:" لقد كان للجهود الكبيرة، والمخلصة، التي بذلناها معاً في الدّورات السابقة لمجلسنا، وعلى مدى عشر سنوات تقريباً، أثرها الإيجابي فيما اتّخذناه من خطوات هامّة رسّخت قاعدة التّعاون في مختلف المجالات، ووصلت به إلى مستوى متقدم والحمد لله، كما أتاحت لمجلسنا أن يؤدي دوراً بارزاً يلقى كلَّ التّجاوب من شعوبنا، ويحظى بالتّقدير والاعجاب في مختلف الأوساط العالمية"[٦٣]. ونجد في هذا القول إن المتكلّم يشرك المخاطَبين، في النّجاحات التي تحققت، وهو بذلك يحقق غرض التهيئة لنجاح ما سيأتي من أفعال كلامية يود تحقيقها في خطبته، وأهمها انجاح القمّة، كونها تقام في السلطنة، ولا يخفى ما يحمله النّص من توجيه القادة إلى ما تنتظره شعوب المنطقة منهم. وإن ما تخرج به هذه القمّة، هو محل نظر الدول الأخرى بالمنطقة، كما أنه محل ترقب من دول العالم. وهو بذلك يعطي زخماً خاصًا للقمة، ويرفع من مستوى توقعات تحقق الأهداف المرتقبة. وقد انعكس ذلك في الكلمة الختاميّة للقمة، عندما قال:" وإذ نشعر بالرضا والارتياح للخطوة الموفقة التي اتخذناها في هذا اللقاء، تدعيماً لكل ما حققته مسيرتنا الأخوية عبر الأعوام الماضية من خطوات بناءة، وخيِّرة، فإن ذلك ليزيدنا تفاؤلاً بالمستقبل، كما يزيدنا عزماً، وتصميماً، على توحيد جهودنا لتطوير التّعاون في مختلف المجالات، بما يخدم المصالح المشتركة لشعوبنا، ويساهم في تحقيق ما تصبو إليه من رخاءٍ وازدهارٍ"[٦٤]. ففي هذا النّص إشادة من المتكلّم بما تمّ التوصل إليه من نتائج، عكست نجاح القمّة، ويبرز أن النتائج التي كان يتوقها، في خطبته عند افتتاح القمَّة قد تحققت.

المرحلة الثالثة: مرحلة إصدار القانون الأساسي للدّولة (١٩٩٦- ٢٠١٠):

لقد أرسى النظام الأساسي للدّولة، دعائم الدّولة العصريّة، ودولة القانون، والنّظام، والمؤسسات، وأصبح الإطار القانوني المرجعي، الذي يحكم عمل السلطات المختلفة، ويفصل فيما بينها، وتستمدُّ منه أجهزة الدّولة المختلفة – الجهاز المدني، وجهاز الأمن، والجهاز العسكري – أسس عملها ونطاقه. ويوفر في الوقت نفسه أقصى حماية لحريّة الفرد وكرامته، ويقدّم ضمانات لحقوقه، وما عليه من واجبات، على نحوٍ يكرّس حكم القانون على وفق أرفع المستويات المعروفة دولياً. وبه دخلت السلطنة مرحلة أكثر تقدّما في تطوير الدّولة الحديثة، القائمة على المؤسسات، وقيم العدل والمساواة، وحكم القانون، وسيادته، وترسيخ مفهوم المواطنة واحترام حقوقها [٦٥] . ونجد

الأفعال الكلامية، حاضرة، مع بداية التّكلّم عن هذا النّظام؛ لتعلن عنه، وتبيّن منطلقاته، وتَوجُّهاته، يقول السلطان:" وتتويجاً لربع قرن من العمل الباذل، والعطاء المثمر، فقد أصدرنا، كما تعلمون – أيها المواطنون الكرام – النّظام الأساسي للدّولة، الذي هو خلاصة التّجربة الرائدة، التي خضناها خلال الفترة الماضية، وقد عرَّفت هذه الوثيقة التّاريخيّة الدّولة ونظام الحكم فيها، وحدّدت المبادئ الموجِّهة لسياستها في المجالات المختلفة. كما بيّنت الحقوق والواجبات العامّ، وفصّلت الأحكام الخاصّة لرئيس الدّولة، ومجلس الوزراء والقضاء [٦٦]. لقد عدّ المتكلّم النّظام الأساسي للدّولة وثيقة تاريخية، ذلك أنه هو أول وثيقة رسميّة دستوريّة مدوّنة في تاريخ عُمان الحديث [٦٧]. ويذكر السلطان أن النّظام الأساسي للدولة، قاعدة أساسيّة لتحقيق التّقدم، والرقيّ، والتّطور، فيقول:" لقد عملنا خلال الحقبة الماضية على بناء الدّولة العصريّة المتكاملة في أجهزتها، ومؤسساتها، الملتزمة في مبادئها، وسياستها، الواضحة في مواقفها، وتوجهاتها. وكان صدور النّظام الأساسي للدّولة، تتويجاً لتلك الحقبة "[٦٨].

أبرز الأغراض التداولية في المرحلة الثالثة، وأهم ما تناولته من موضوعات وقضايا:

عالجت الأفعال الكلامية العديد من الموضوعات – السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها – في هذه المرحلة. وركزت على الجوانب المرتبطة، بالتّأطير القانوني، ووضع النّظم، والتّشريعات، فيما استجدَّ، والتوسع فيما هو قائم من قوانين، وأنظمة، أو تعديلها. ويمكن إجمال ما تناولته الأفعال الكلامية في هذه المرحلة، في الآتي ذكره:

١– إصدار النّظام الأساسي للدّولة:

فضلًا عمَّا تم ذكره، في بداية الحديث عن المرحلة الثالثة، بشأن الأهمية التي يمثلها الإعلان عن إصدار النظام الأساسي للدّولة، فإن المتكلّم قد عمد إلى استدعاء نصوص من مواد النّظام، أو بعض مضامينها في خطب لاحقة [٦٩]، من ذلك قوله:" لقد نصّ النظام الأساسي للدّولة على أن (سيادة القانون أساس الحكم في الدّولة). وقوله: " وتنفيذًا لذلك، فإنه – وإن كان النّظام القانوني قد شهد تطورًا كبيرًا خلال الحِقبة الماضية، مواكبة لعملية التنمية الشاملة، ومساندة لها – إلا أننا نؤكد على اهتمامنا باستكمال ما تبقى من العناصر في هذا المجال خلال الفترة القادمة "[٧٠] ، المتكلم في المثال، يستعمل فعلاً كلامياً إعلانيّاً، إذ الإخبار عن نص ما من النّظام الأساسي في سياق بعينة، هو لمقصد يريده المتكلم، قد يكون لغرض التأكيد عليه؛ لمسوغات دعت إلى هذا الاستدعاء، أو لمقصد آخر يرمي إليه المتكلّم، وينشده.

٢- إنشاء مجلس عمان:

إن إنشاء مجلس عمان ، جاء تتويجاً لسياسة الشورى العمانيّة القائمة على التّدرج ، والتّوسع فيها خطوة خطوة ، ذلك أن انقطاع العهد بها لمدّة من الزمن ؛ اقتضى أن تتمّ عملية مشاركة المواطنين على مراحل في الجوانب التّخطيطية ، والتنفيذيّة، ومن ثَمَّ الجوانب التشريعيّة والرّقابيّة، فبعد افتتاح المجلس الاستشاري للدّولة عام١٩٨١[٧١]، تم تطوير تجربة الشورى بافتتاح مجلس الشّورى عام١٩٩١ [٧٢] ،وتوّج هذا النّهج بافتتاح مجلس عمان[٧٣]،الذي يضم أعضاء مجلس الشّورى، وأعضاء مجلس الدّولة ،لتتحقق به الشّراكة بين الشعب والحكومة. لقد واكبت الأفعال الكلامية إنشاء مجلس عمان منذ افتتاحه، فنجد المتكلّم يستعمل فعلاً كلامياً، يعلن به افتتاح المجلس، فهو يقول:" في هذا اليوم الميمون المبارك، نفتتح باسم الله وبتوفيقه مجلس عمان"[٧٤]، ويعلن عن إنشاء مجلس الدّولة – الذي هو أحد مكوني مجلس عمان – بقوله : " قررنا اتخاذ خطوة أخرى تهدف إلى توسيع دائرة الشورى ، التي حثّ عليها الدّين الحنيف، وذلك بإنشاء مجلس الدّولة "[٧٥]، ويؤكد على المقصد من إنشائه، بقوله : " إن إنشاء مجلس الدّولة؛ ليقوم بواجبه ، جنبًا إلى جنب، مع مجلس الشورى، في تحقيق الأهداف الوطنية ، يعدُّ خطوة متقدّمة على صعيد التّعاون بين الحكومة والمواطنين "[٧٦].وقد عدّ السلطان إنشاء مجلس عمان– في هذه المرحلة – " تجربة رائدة، ولبنة قويّة ثابتة، في بناء دولة المؤسسات "[٧٧]. ولبيان المأمول من مجلس عمان استعمل المتكلّم فعلاً كلامياً توجيهيًا، يظهر في قوله:" إننا نتطلّع إلى أن يقوم مجلس عمان، بشكل عام، ومجلس الشّورى على وجه الخصوص، بمهام، ومسؤوليات أكثر شمولاً في مجالات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة "[٧٨]، واستعمل فعلاً كلامياً تعبيرياً؛ ليعبّر عن مشاعره تجاه هذه التجربة، يقول: "تنظر بارتياحٍ للكيفيّة التي تتقدّم بها هذه التّجربة على درب النمو المتلاحق، الذي يقويّ بنيانها "[٧٩].

٣-**تفعيل القطاع الخاص، وبيان دوره في التّنويع الاقتصادي**، وبقيّة مجالات التّنمية الشاملة في البلاد: من منطلق اهتمام الحكومة بالقطاع الخاص، ونظرها إليه مشاركًا لها في مسيرة التنميّة الشاملة في البلاد، تمَّ تخصيص عامٍ من أعوام هذه المرحلة؛ ليكون عاماً يحتفى فيه بالقطاع الخاصّ، تعزيزًا له، وتشجيعًا لبذل مزيد من الجهود، في خدمة الوطن، والمشاركة الفاعلة في تلبية متطلباته، وتطلعاته. وفي هذه الشراكة القائمة، يقول السلطان: " إن نجاح أيّة تنمية، وإنجازها لمقاصدها، إنَّما هو عملٌ مشتركٌ بين أطرافٍ ثلاثةٍ: الحكومة، والقطاع الخاص، والمواطنين "[٨٠]. ونجد المتكلّم يستعمل فعلاً كلامياً إعلانيًا، بقوله:" نعلن العام القادم عاماً للقطاع الخاصّ"[٨١] ، وعندما قال:" إنَّ القطاع الخاص مطالبٌ اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، أن

يضاعف الجهد، ويسرع الخطى(..)"[٨٢]؛ فهو يستعمل فعلا توجيهيا، لحث القطاع لتنفيذ المضمون القضوي للفعل الكلامي وتوجيه الحكومة إلى" تنويع أساليب دعمه، وتشجيعه، خاصّة فيما يتعلّق بتيسير الإجراءات الإداريّة، وتنقيتها من التّعقيدات، التي لا داعي لها، ولا طائل من ورائها"[٨٣] . وفي المقابل، وجّه القطاع الخاص، بقوله: " نود أن نهيب بالقطاع الخاص أن يكثّف من مساندته للحكومة في مجال التّنمية البشريّة، بإيجاد مزيدٍ من الفرص الوظيفيّة للعمانيين"[٨٤]. ونجده يوجّه القطاع الخاص إلى الاستثمار في مجال التّعليم، والتنمية البشريّة، عندما قال: " نشجّع بوجهٍ خاص اتّجاه هذا القطاع إلى إنشاء الكلّيات والجامعات في مختلف المناطق "[٨٥]. وعندما أشاد بإسهام القطاع الخاص في مجال التّعليم، نجده يقول:" نشيد بمساهمة القطاع الخاص في برامج التّعليم "[٨٦] ؛ فهو يستعمل فعلاً كلاميا تعبيريًّا، لينجز مع الثناء فعلاً يدعو فيه إلى مواصلة هذا الإسهام، إذ في تقديره له، تشجيعٌ للقطاع الخاص، للتّوسع في مضمون الفعل الكلامي، والذي هو دعم الحكومة في مجال التّعليم، وبخاصة التعليم العالي والتّقني. ونجده كذلك يعبّر عن سعادته، لدور القطاع الخاص في مجال توفير الفرص الوظيفيّة للعمانيين، عندما قال: " ونحن سعداء حقًا بما أظهره القطاع الخاص من رغبة صادقة في توفير فرص عمل للمواطنين"[٨٧]، فهو هنا يستعمل الفعل الكلامي التّعبيري، لينجح في تحقيق مقصده الأساس، وهو دعم (القطاع الخاص) لـ (القطاع الحكومي) في استيعاب الباحثين عن عمل من المواطنين.

٤- العناية بالشّباب، وتشجيعهم على الانخراط في القطاع الخاص، والأعمال الحرّة:

حظي الشباب باهتمام السلطان وعنايته، منذ السنوات الأولى لتوليه الحكم في البلاد، إذ أعلن عن تخصيص عام للشبيبة العمانية [٨٨] ، وعام آخر للشباب [٨٩].

إنَّ تحليل خطب هذه المرحلة أظهر زيادةً في الاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع العماني، وذلك لأسباب عدة، نرى أنّ من أهمها، تزايد أعداد الباحثين عن عمل وأغلبهم من الشّباب، مع تزايد مقابل في أعداد العمالة الوافدة في السلطنة. وكان للجانب الاقتصادي دور في ذلك، خاصّة مع تراجع أسعار النّفط في هذه المرحلة، الأمر الذي تطلّب رفع مستوى عملية إعداد العمانيين في الجوانب التقنية، والفنية، لإحلالهم محل العمالة الوافدة، أو التقليل منها [٩٠]، من جهة، ولتقليل تدفق الأموال خارج السلطنة، من جهة أخرى [٩١]. وقد وظّف المتكلّم الأفعال الكلامية ، للتّعاطي مع هذه الظاهرة ، فنجده يقول :" نودُّ أن نذكّر الأجيال الصاعدة بتلك الهمّة العالية لأجدادهم الأمجاد ، الذين ركبوا صهوات البحار، وشقّوا أمواجها العاتية، ونازلوا عواصفها الهائجة ، طلباً للعيش الكريم ، ورغبة في العمل الشريف" [٩٢]، ففي هذا القول، لا يقصد المتكلّم إخبار المخاطَبين بهمّة آبائهم وأجدادهم، فحسب، بل يريد أن ينجز فعلاً كلامياً؛ يحفّز به الهمم ويشحذ

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١

طاقات الشباب للعمل، وتوجيههم إلى عدم الاستنكاف عن الأعمال الخاصّة ، والمهن التّقليديّة، والحرف المتوارثة. وتشجيعاً لهؤلاء الشباب؛ أعلن السلطان عن إنشاء (صندوق تنمية مشروعات الشباب)، معززّا ذلك بقوله: " إن الهدف الأساسي من هذا الصندوق هو تشجيعُ الشّباب العمانيّ على إنشاء وامتلاك مشروعات صغيرة ومتوسطة "[٩٣]. وفي الخطبة نفسها حثَّ السلطان قابوس الشباب على ممارسة الأعمال الحرة، بقوله: "ويمكن في هذا المجال للشباب العماني، الذي يتحلّى بروح المبادرة، ويرغب في ممارسة الأعمال الحرة أن يستفيد مما سوف يقدّمه صندوق تنمية مشروعات الشباب "[٩٤]. إنّ هذا المثال اشتمل على فعلين كلاميين توجيهيين، أحدهما (توجيه الشباب للتّحلي بروح المبادرة)، وثانيهما (الاستفادة من الدّعم المقدّم من الصندوق في فتح مشاريع خاصّة). ويزداد حثُّ المتكلّم على ذلك في خطبة أخرى، بقوله:" ندعو الشباب العماني، ذكوراً وإناثاً إلى الاستفادة من هذه الفرص "[٩٥] .

٥- إعطاء المرأة المزيد من الحقوق، والأدوار؛ لتسهم في بناء الدّولة:

لقد حظيت المرأة العمانية بنصيب وافر من العناية، والرعاية، والاهتمام، وهو ما عكسته خُطب السلطان في أكثر من مقام، وجاءت أفعال الكلام على اختلاف أنواعها: التعبيريّة، والتوجيهية، والإعلانية، والاخبارية، والالتزاميّة، لتحقّق مقاصد، تخص المرأة، وتحثها للمشاركة الفاعلة في بناء الوطن [٩٦]. ففي كلام السلطان دعوة صريحة للمرأة العمانية للمشاركة في مسيرة النهضة المباركة، بيانٌ لحاجة الوطن إليها مع الرجل، فالوطن بهما معاً " كالطّائر الذي يعتمد على جناحيه في التّحليق إلى آفاق السّموات، فكيف تكون حاله إذا كان أحد هذين الجناحين مهيضاً منكسرا؟ هل يقوى على التّحليق؟! "[٩٧]. والمتكلّم يستعمل فعلاً كلامياً تعبيرياً؛ ليعزز من مكانة المرأة، بقوله: " ها نحن اليوم نقوم بتكريم المرأة العُمانيّة، مرّة أخرى، وذلك بتعيينها في مجلس الدّولة؛ لنرفع من مكانتها، ونعزز من فرص مشاركتها في خدمة مجتمعها، وتنميته، وترقيته. فضلًا عن مهمتها الكبرى في بناء الأسرة، وغرس الانتماء، والولاء في نفوس الأجيال الصاعدة"[٩٨]. ففي هذا القول إشادة بدور المرأة، وتوجيهٌ نحو المهام التي ينبغي لها القيام بها، في خدمة المجتمع.

المرحلة الرابعة: مرحلة التوسع في الصلاحيات التشريعيّة والرقابيّة، وتدعيم دولة المؤسسات والقانون (٢٠١١- ٢٠١٥) :

عند النّظر إلى خطب هذه المرحلة، نجد أنّها تمثّل محصّلة خطب السلطان للأربعين سنة المنقضية من عمر النهضة العمانيّة المعاصرة، فقد أظهرت ما وصلت إليه البلاد من تطوّر في الميادين كافّة، وحملت تباشير المستقبل المرتَجى والمؤمّل [٩٩]. إلا أن ما وجّه معظم هذه الخطب

من مقاصد؛ هو ما مرّت به بعض ولايات السلطنة من أحداث [١٠٠]، تأثراً بما حصل في بعض الدّول العربية من أحداث مشابهة، فقد اقتضت الحكمة احتواء الأمر، ومنع توسعه وانتشاره، واتخاذ خطوات من شأنها أن تجنّب البلاد تبعاته. لذا فقد جاءت خطب هذه المرحلة – بما تحويه من أفعال كلامية– لتتصدّى لهذه الأحداث، ولتعالج ما في الواقع من سلبيات، وتبحث عن سبل مؤثرة، تُمكّن السلطنة من تجاوز مجريات هذه الأحداث، ابتغاء الحدّ من تطورها أو ظهورها مستقبلاً. وفيما يأتي قراءةٌ للأفعال الكلامية من حيثُ مؤشراتها الإحصائية، وأبرز الموضوعات التي تناولتها، ضمن المقاصد العامّة لهذه المرحلة:

أبرز الأغراض التداولية في المرحلة الثالثة، وأهم ما تناولته من موضوعات وقضايا:

لقد اشتغلت الأفعال الكلامية – في هذه المرحلة – على مقصد عام جمعها؛ إذ ظل ما حصل من أحداث مهيمنًا على أغراضها، وتوجهاتها، وإن اختلفت أنواعها، وتعدّدت صورها. وارتبطت الأفعال الكلامية – في هذه المرحلة كذلك . بسلكٍ ناظم، نَشَدَ تهدئة الأوضاع، واحتوائها، ومنع استفحالها. ومن أبرز الموضوعات التي تناولتها هذه المرحلة، الآتي ذكره:

١–منح صلاحيات موسّعة في المجالات التشريعيّة، والرقابيّة. وتطوير المؤسسات القضائية، والرقابيّة، وتعزيز سلطة القانون:

لقد أبان تحليل الخُطب في هذه المرحلة، أن السلطان قد عمد إلى منح صلاحيات موسعة، لبعض المؤسسات في الدّولة، خاصّة مجلس عمان، إذ صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٣٩) بشأن منح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية، والرقابيّة؛ فنصّت المادة الأولى منه، على أن يُمنح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعيّة، والرقابيّة [١٠١]. وصدر – بعد ذلك – المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩)، الذي نصَّ على " أهميّة تطوير مسيرة الشّورى في البلاد، لما فيه مصلحة الوطن، والمواطنين، وتأكيدًا على أهميّة المشاركة من جميع أفراد المجتمع في مسيرة التنمية الشّاملة، بما يتماشى ومتطلبات التّطور المنشود"[١٠٢]. ولقد تجاوبت خطب السلطان مع المرسوم ، عندما قال: " فإننا نتطلّع إلى نقلة نوعيّة للعمل الوطني، الذي سيقوم به مجلس عمان، في المرحلة القادمة، في ضوء ما أُتيح له من صلاحيات موسّعة في المجالين التّشريعي، والرقابي "[١٠٣]، ففي هذا النَّص توجيهٌ للأعضاء المعنيين ، للقيام بمهامهم في ضوء الصلاحيات الجديدة .ونجد في الجانب القضائي ، المُتكلّم يلتزم ، بتطوير المؤسسات القضائية ،وترسيخ دولة المؤسسات ، بقوله : " نحن بعون الله ماضون في تطوير المؤسسات القضائيّة، والرقابية ، بما يحقق تطلعاتنا، لترسيخ دولة المؤسسات "[١٠٤] ، ونجده يلتزم بدعم القضاء واستقلاليته ، بقوله : " فدعمنا للقضاء واستقلاليته، واجبٌ التزمنا به ، واحترام قراراته بلا محاباة، أمرٌ مفروغٌ منه ، فالكلُّ

سواسية أمام القانون"[١٠٥]، فالفعل الكلامي يُحمل على الالتزام – بحكم مكانة قائلة – وإن جاء على صورة الخبر، خاصّة أنه جاء في سياق سنّ قوانين، وتأكيدها، ذلك أنَّ " النصوص القانونية تُحمَل بصورة عامّة على الإنشاء ، وليس على الخبر"[١٠٦].

٢ – تعزيز الوحدة الوطنيّة، والدّعوة للحفاظ على مكتسبات الوطن:

لقد استدعت المجريات الحاصلة، تعزيز الوحدة الوطنية، والعمل على تماسك مكونات الوطن بشرائحه، وتحقيق اللّحمة الوطنية، وعدم الإخلال بأمن الوطن واستقراره. لذا فقد جاءت المقاصد التداولية محتويّة لهذه الأحداث، ووجّهت مقاصدها إلى مواضع رأى المتكلّم أنها يمكن أن تجعل السلطنة بعيدة عنها، وتنأى بها عن تطوراتها. فنجد السلطان يقول: " العمانيون – منذ القِدم – صناع حضارة، ولهم موروثهم التاريخي العظيم"[١٠٧]، فهو هنا يستعمل فعلاً كلامياً إخبارياً، لا يرادُ منه الإخبار في ذاته، بل تذكير الشعب بأنهم أصحاب حضارة، وكأن ما يحصل، بعيد عن الحضارة والمدنيّة. ومما عزز إنجاح الفعل تغليفه بفعل كلامي تعبيري، يقصد المتكلّم به مدح المخاطبين؛ ليجد محتواه القضوي، القَبول منهم. وفي ابتهال المتكلّم إلى الله في ضراعة وخشوع على " أن يهب هذا الجيل من أبناء عمان، وبناتها، وكذلك الأجيال اللاحقة، القدرة على صيانة هذه المنجزات، والحفاظ عليها، من كل سوء، والذَّود عنها ضدَّ كلَّ عدوٍ حاقد، أو خائن كائد، أو متربصٍ حاسد، فهي أمانة كبرى في أعناقهم، يسألون عنها أمام الله، والتاريخ، والوطن "[١٠٨]؛ وقد حدّد فئاتٍ ثلاثاً؛ تستهدف الإضرار بالوطن، ونعتها بصفاتٍ (حاقد، وكائد، وحاسد)، وهي صفاتٌ يستنكف كلَّ وطنيّ غيور، من الاتصاف بها، أو الانضواء تحت رايتها. فحقق بذلك مقصد تجنيب الشباب من التأثر بدعوات الاعتصامات، أو الخروج للتظاهر؛ ليكون بذلك قد أسهم في احتواء هذه الأحداث. وبعد أن خفّت حِدَّة الأحداث، وتراجع مستوى خطر اتساعها، استعمل المتكلّم فعلًا كلامياً تعبيريا، ليثنيَ على الشعب، بقوله: " لقد أثبت العمانيون خلال الحِقبة المنصرمة، أنهم يتمتعون بمستوًى جيّد من الوعي، والثقافة، والإدراك، والفهم"[١٠٩]، وخاطب الشّعب بمناسبة احتفال البلاد بالعيد الوطني، مستدعيًا الوطن، حينما أطلّ من خلال شاشة تلفاز سلطنة عمان، عندما كان في رحلته العلاجيّة في ألمانيا، بقوله: " شاءت الأقدار الإلهيّة أن تتزامن، هذا العام [١١٠]، ونحن خارج الوطن العزيز، للأسباب التي تعلمونها "[١١١] .

٣–الإجراءات المتّخذة، لاحتواء الأحداث التي شهدتها بعض ولايات السلطنة:

أظهر تحليل خطب العينة، أن المتكلّم قد استعمل عددًا من الأفعال الكلامية، تنتظم الإجراءات المتّخذة، لاحتواء الأحداث، ومن أهم تلك الإجراءات، التي تناولتها خطب المدوَّنة، ووظِّفت فيها الأفعال الكلامية، الآتي:

أ. إيلاء مزيدٍ من العناية بالشباب، واتخاذ التدابير الفوريّة لتوظيف الباحثين عن عمل [١١٢]منهم، في القطاعين العام والخاص : إذ يقول السلطان في هذا الجانب: " ولما كان الشباب هم حاضر الأمّة، ومستقبلها، فقد أوليناهم ما يستحقون من اهتمام ورعاية على مدار أعوام النّهضة المباركة "[١١٣]، " وسوف تشهد المرحلة القادمة، بإذن الله، اهتمامًا أكبر، ورعاية أوفر، تهيئ مزيدًا من الفرص للشباب من أجل تعزيز مكتسباته في العلم، والمعرفة"[١١٤]، ففي النّص الأول، يستعمل المتكلّم، فعلا تعبيريًا، ليثنيَ على الشباب، وليمهد لفعل كلامي آخر، يخبر فيه باهتمام الحكومة، ورعايتها لهؤلاء الشباب. ويردف ذلك بالقول الثاني؛ الذي هو فعل كلامي يعلن فيه السلطان، بأنَّ المرحلة القادمة، ستشهد اهتمامًا أكبر، ورعاية أوفر، لهم. وهو إعلان، يحمل بشرى لهؤلاء الشباب، والتزاماً من المتكلّم تجاههم. ومن نتائج هذا الالتزام تجاه قضاياهم، إعلان توحيد مصادر دعم الشباب في صندوق واحد، عندما قال:" قررنا أن نجمع هذه المصادر جميعها، تحت صندوقٍ، يسمى صندوق الرَّفد "[١١٥]

ب . إجراء تقييم شامل للمسيرة التّعليميّة: إن التّعليم أساس لنهضة الشعوب، ورقيها، وقد تطلبت هذه المرحلة، إجراء تقييم شامل لمسيرة التعليم في السلطنة، خلال السنوات الماضية، فوجّه السلطان قوله للمؤسسات المعنية، بقوله: " لا بدَّ من إجراء تقييم شامل للمسيرة التّعليميّة "[١١٦]، وإن إجراء عملية التقييم في هذا الزمن، فيه دلالة على الحاجة الماسّة إليه، ثمَّ إن ظروف القول وملابساته، قد استدعت هذا الإجراء.

ج . محاربة الفساد في بعض مؤسسات الدّولة: من الأمور التي تناولتها الأفعال الكلامية، بغرض احتواء الأحداث، التزام السلطان، بعدم السماح بالفساد، ففي سياق حديثه، عن العمل الحكومي، بَرزَ بيان أهمية أدائه بعيدًا عن المصالح الشّخصيّة، وتنفيذه بأمانة تامّة خدمة للمجتمع، فقال: " يجب سدُّ كلَّ الثغرات، أمام أي طريقٍ يمكن أن يتسرّب منها فساد. وإننا نؤكد من هذا المقام على عدم السّماح بأيّ شكل من أشكاله، ونكلّف حكومتنا باتخاذ كافّة التّدابير، التي تحول دون حدوثه، وعلى الجهات الرقابيّة أن تقوم بواجبها في هذا الشأن، بعزيمة لا تلين، تحت مظلّة القانون، وبعيدًا عن مجرد الظن، والشبهات"[١١٧]. ففي النَّص توجيه للمؤسسات الحكوميّة والرقابيّة، في منع الفساد [١١٨]، وسد الطرائق المؤدية إليه. ذلك أن تناول المتكلّم لهذا الأمر في خطبته، يتضمن يتضمن العلم بوجود هذا الفساد، والسعي إلى القضاء عليه، وإن هنالك إجراءات سيتم اتخاذها في هذا الشأن. كذلك يتضمن فعلًا توجيهيًا، غرضه التحذير، من أن يسلك موظفو الحكومة، وغيرهم، سبل الفساد، على اختلاف طرائقها، وتعدد أساليبها.

٤- حق التّعبير عن الرأي، والترحيب بتعدد الآراء، وعدم مصادرة الفكر:

من المساعي التي تم اتخاذها؛ للتوسع في الصلاحيات الممنوحة ، نجد خطب هذه المرحلة قد احتوت أفعالاً كلامية، مقصدها الترحيب بتعدد الآراء، والأفكار، وعدم السماح بمصادرة الفكر. يقول السلطان :" نحن نؤمن دائمًا بأهميّة تعدد الآراء ، والأفكار، وعدم مصادرة الفكر ؛لأن في ذلك دليلا على قوة المجتمع، وعلى قدرته على الاستفادة من هذه الآراء، والأفكار؛ بما يخدم تطلعاته إلى مستقبل أفضل، وحياة أسعد وأجمل"[١١٩]، فالفعل الكلامي في هذا النّص، تعبيري، يعكس إيمان المتكلّم بمبدأ الحريّة في إبداء الرأي، إلّا أنه قيّد هذا المبدأ، بقوله: " غير أن حريّة التعبير لا تعني بحال من الأحوال قيام أي طرف باحتكار الرأي، ومصادرة حريّة الآخرين في التّعبير عن آرائهم"[١٢٠]، ذلك أن استعمال الملفوظ " أي طرف" ، يظهر حنكة سياسيّة تتجلّى في عدم تحديد من يقوم بمصادرة الفكر، وبيان أتكون المصادرة واقعة أم محتملة ؟ ثمَّ إنَّ السياق قد بيَّن أن الدّعوة إلى الفكر المتعدد والمنفتح، يقابلها رفضٌ للتّشدّد والتّطرف والغلو، وهذا المبدأ . وإن كان موقفًا ثابتًا، يؤمن به المتكلّم . وقد ورد ذكره في خُطب سابقة [١٢١]. إلا أن الأحداث الحاصلة استدعته، وبه أنجز المتكلّم أفعالاً، من خلال رسائل، حملها القول، إلى المعنيين، أفرادًا وجماعات.

٥- رفع مستوى التّنمية القائمة، في المجالات كافة:

مما تم تلمّسه في خطب هذه المرحلة، أن الأفعال الكلامية الواردة فيها، تناولت مجالات التّنمية المختلفة، ودعا ذلك إلى الحاجة الملحة، لتطوير المؤسسات الحكومية، والخاصّة، وتحسين آلية عملها، في ظل أحداث المرحلة. كما اقتضت المرحلة تخفيف القيود على إنشاء مؤسسات المجتمع المدني [١٢٢]، أو توسعها. ولرفع مستوى التنمية في مناطق السلطنة تم تحويل النظام الإداري بها من مناطق إلى محافظات [١٢٣]، وتم إنشاء مجالس بلديّة في جميع ولايات السّلطنة [١٢٤]؛ بهدف مشاركة المواطنين في العمل الحكومي. ونجد السلطان يُطمئِن المخاطَبين، عندما قال: " أريد أن أقول أنّ هذه التّنمية متواصلة"[١٢٥].

الخاتمة:

بعد دراسة خطب العينة، دراسة تداولية؛ تم التوصل إلى النتائج الآتية:

-وجدت علاقة بين الأفعال الكلامية، وسمات كل مرحلة من المراحل التي قيلت فيها خُطب المدونة.

-أمكن إيجاد مقاربة لغوية لأربع مراحل، أظهرتها السياقات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها من المعطيات المحلية والإقليمية والعالمية.

– جاء الفعل الكلامي ليحقق مقاصد عدة أفرزتها معطيات كل مرحلة، وإن هذه الأغراض وإن تماهت بين بعض المراحل، أو استمرت فيها، إلا أن بروزها في مرحلة كان أكثر من غيرها.

– جاءت اللغة ومن خلال بعدها التداولي الاستعمالي؛ لتنجز واقعا، وتحقق غرضا مقصودا.

ومن المرجو أن يفتح هذا البحث جوانب لدراسة الفعل الكلامي غير المباشر في الخطب السياسية، وبحث العلاقة بين الخطب والسياقات التي أنتجتها، والدّور التداولي في توظيف اللغة لإنجاح مقاصد في الواقع.

الهوامش والإحالات:

[1] – عُرفت بـ: (البراغماتية، وعلم التداولية، وعلم المقاصد، والمقامية، والسياقية، والإفعالية).
(ينظر، عبد الحليم بن عيسى، المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، مجلة: دراسات أدبية، جامعة وهران، الجزائر، العدد الأول، مايو ٢٠٠٨، ص١٠).

[2] – أمثال: مور (Moore.G)، فريجه (Frege)، و مالكولم ((.Malcom N وفتجنشتاين (Wittgenstein) ، وستراوسن (Strawson)، وغيرهم .
ويعتبر (جورج مور) " أول من وجّه أنظار الفلاسفة إلى البحث في اللغة العادية، وذلك لأنه استهدف تحليل القضايا الفلسفية التي يتم التعبير عنها باللغة العادية، بغية تحديد ما تعنيه تلك القضايا على وجه الدقة " (صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٣) .

[3] – أوزوالد ديكرو– جان ماري شافّار، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة / منذر عياشي، جامعة البحرين، ٢٠٠٣، صـ١٧٥.

[4] – باتريك شارودو – ودمينك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة / عبد القادر المهري، وحمّادي صمّود؛ المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠٠٨، صـ٤٤٢.

[5] – ينظر، آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ٢٨.

[6] – هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عبّاد، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠، ص١٧٣.

[7] التداول لغة بمعنى المشاركة على صيغة (تفاعل)، يقال " تداولته الأيدي: أخذته هذه مرَّة وهذه مرَّة.. وتداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرَّة وهذا مرَّة " (ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، مادة (دول)، ومنه تداول الحديث، وتجاذب أطرافه، أي اللغة في استعمالها (Language in use). والتداول تحكمه ظروف وآليات وعوامل تحيط به، تخضع لمقاصد المتكلم، وفهم المخاطَب، في ضوء اللغة المشتركة، والمعرفة العامَّة التي تجمع بينهما.

[8] – الخُطبة، لغة: المواجهة بالكلام (محمود بن عمر الزّمخشري، أساس البلاغة، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ط. ، ٢٠٠٥، مادة (خ ط ب))، والفعل منها خَطَبَ. والخَطْبُ: الأمر العظيم الذي يكثر فيه التّخاطب (الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط٤، ٢٠٠٩، مادة (خ ط ب))،

والخُطبة اسمٌ للكلام، الذي يتكلم به الخطيب، فيوضع موضع المصدر. ورجلٌ خَطيبٌ: حسنُ الخُطبة. (ابن منظور، لسان العرب، مادة (خ ط ب)) .

[٩] – ينظر، ناصر أبو عون، صحفيون في بلاط صاحب الجلالة، كنوز المعرفة، الأردن، ط٢، ٢٠١٥.

[١٠] – ينظر، موقع السلطان قابوس، على الشّبكة العالميّة للمعلومات (http://www.sultanqaboos.net). وينظر، الموسوعة العربية العالمية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٩٩٩.

[١١] – ينظر، هادي حسن حمّودي، عُمان.. آفاق التّطوير المتواصل، مؤسسة عمان للصّحافة والنشر، مسقط، ط١، ٢٠١٣، ص ٤٣.

[١٢] – حسين عبيد غانم غبّاش، عمان: الديمقراطية الإسلاميّة، ص ٣٥٠.

[١٣] – ينظر، صالح بن سليمان بن سالم الفارسي، ملامح من تطور النظام الإداري في سلطنة عمان، ص ٨٨.

[١٤] – (خ . ٨/٩/ ١٩٧٠).

[١٥] – (خ. ١٩٧٠/٨/٩).

[١٦] – (خ . ٨/٩/ ١٩٧٠).

[١٧] – من أهم أقوال السلطان في مجابهة الشيوعية، وتوغلها في جنوب عمان: " الشيوعية حرب على الدين والمقدّسات " (خ.١٨/١١/١٩٧٤) ، " نحارب الشيوعيّة استقلالاً لقرارنا وإخلاصاً لعقيدتنا " (خ .١٨/١١/١٩٧٥) ، " الشيوعيّة تهدف إلى تقويض وحدتنا وطمس معالم ديننا " (خ. ١٨/١١/١٩٧٦) ، " الشيوعيّة تسعى للسيطرة على العالم بنشر الفوضى والانحلال الخلقي " (خ . ١٨/١١/١٩٧٧) .(ينظر، ناصر أبو عون، معجم مصطلحات السلطان قابوس، ص٣٧٠-٣٧٥) .

[١٨] – ينظر، محمد بن سالم الجامودي، لغة الإعلان الصّحفي، دار كنوز المعرفة، الأردن، ٢٠١٦، ص١٦.

[١٩] – (خ. ١٨/١١/١٩٧٧).

[٢٠] – سعيد بن سلطان الهاشمي، عُمان: الإنسان والسّلطة، ص ٨٦.

[٢١] – سرجي بليخانوف، مصلح على العرش، ص ٢٤٤.

[٢٢] – مما يجدر ذكره في مقام اهتمام السلطان بالتّعليم، قوله:" لقد كان التّعليم أهم ما يشغل بالي "، و " المهم هو التّعليم حتى تحت ظل الشّجر " (خ.١٨/١١/١٩٧٢).

[٢٣] – " أما في ميدان الصّحة فقد رفعت وزارة الصّحة شعار (الصّحة حقٌ لكل مواطن) (خ.١٨/١١/١٩٧٢).

[٢٤] – " إن قواتنا في البر والبحر والجو، تُعدُّ من الجيوش الحديثة في المنطقة " (خ .٢٦/١١/١٩٧٥).

[٢٥] – (خ. ٩/٨/١٩٧٠) .

[٢٦] – ينظر، صالح بن سليمان الفارسي، ملامح من تطور النّظام الإداري في سلطنة عمان، ص ٨٩.

[٢٧] – ينظر، مسعود ضاهر، الاستمراريّة والتّغيير في تجربة التّحديث العمانيّة، ص٧٨.

[٢٨] – (خ.١٨/١١/١٩٧٢).

[٢٩] – (خ. ٢٥/١١/١٩٧٦) .

[٣٠] – (خ.١٨/١١/١٩٧٨) .

[٣١] – (خ.١٨/١١/١٩٧٨).

[٣٢] – ينظر مثلا لذلك، خطبة (١٩٧٢/١١/١٨).

[٣٣] – (١٩٧١/٧/٢٣).

[٣٤] – مسعود ضاهر، الاستمراريّة والتّغيير في تجربة التّحديث العمانيّة، ص١٢٢.

[٣٥] – ينظر، ناصر أبو عون، صحفيون في بلاط صاحب الجلالة، ص ١٤٣–١٤٤.

[٣٦] – خطّة التّنمية الخمسيّة الثانية (١٩٨١–١٩٨٥).

– خطّة التّنمية الخمسيّة الثالثة (١٩٨٦–١٩٩٠).

– خطّة التّنمية الخمسيّة الرابعة (١٩٩١–١٩٩٥).

[٣٧] – لتنفيذ مشاريع الخطّة الخمسية الثانية – مثلا . يعلن السلطان، ما يلي:" سننفق أكثر من سبعة آلاف مليون ريال عماني على تنفيذ المشاريع.. " (خ. ١٩٨٠/١١/١٨) .

[٣٨] – (خ.١٩٩٣/١١/١٨).

[٣٩] – (خ .١٩٨٦/١١/٩).

[٤٠] – (خ .١٩٩٢/١١/١٨).

[٤١] – أعلن السلطان ذلك، بقوله:" ونعتزم جعل عام ١٩٨٣عاماً للشبيبة العمانيّة " (خ .١٩٨٢/١١/١٨).

[٤٢] – أعلن السلطان ذلك، بقوله:" فإننا نعلن العام القادم (١٩٩٣) عاماً للشّباب " (خ.١٩٩٢/١١/١٨).

[٤٣] – (خ .١٩٩٤/١٢/٢٦) .

[٤٤] – صدر قانون تنظيم الجهاز الإداري للدّولة رقم ٧٥/٢٦، بتاريخ ١٩٧٠. (ينظر، صالح بن سليمان الفارسي، ملامح من تطور النظام الإداري في سلطنة عمان، ص ٩٧).

[٤٥] – حسين عبيد غبّاش، عمان: الديمقراطية الإسلامية، ص ٣٥٠.

[٤٦] – (خ .١٩٩٣/١١/٣٠) .

[٤٧] – يقول – مثلاً – في خطبة (١٩٧٤/١١/٢٠): " لا شك أن الناحية الاقتصادية لكل أمّة هي عصب حياتها، ومصدر قوتها، وسند سيادتها واستقرارها " .

[٤٨] – (خ .١٩٨٢/١١/١٨) .

[٤٩] – تم تخصيص عامين للزراعة (١٩٨٨ /١٩٨٩). " لقد أعلنا هذا العام عاماً للزراعة انطلاقاً من إيماننا بضرورة بذل مزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع " (خ.١٩٨٨/١١/٩)،" لهذا فإننا نعلن اليوم استمرار فعاليات عام الزراعة لتشمل عامنا المقبل بمشيئة الله " (خ .١٩٨٨/١١/١٨).

[٥٠] – تم تخصيص عامين للصناعة (١٩٩٢/١٩٩١). " فإننا نعلن العام القادم (١٩٩١) عاماً للصناعة " (خ.١٩٩٠/١١/١٨) . " .. فإننا نعلن تمديد فعاليات عام الصّناعة لمدّة عام آخر؛ تشجيعاً منا لإقامة مزيد من المشروعات في هذا القطاع الحيوي تُضاف إلى ما تم إنجازه في هذا العام والأعوام السابقة "(خ. ١٩٩١/١١/١٨) .

[٥١] – (خ. ١٩٨٦/١١/١٨).

[٥٢] – ينظر في مفهوم الديموقراطية، ودلالاتها، حسين عبيد غباش، عمان الديمقراطية الإسلاميّة، ص١٢.١٣.

[٥٣] – المرجع السابق، ص ٣٤٥.

[٥٤] – في هذا الشأن يقول السلطان: " فقد أصدرنا أوامرنا إلى هيئة متخصصة، لإجراء دراسة بهذا الشأن، وتقديم توصيات لتوسيع قاعدة الجهاز الاستشاري الحالي – من المواطنين – لحكومتنا، وذلك من أجل أخذ رغبات وحاجات المواطنين بعين الاعتبار في رسم سياستنا الوطنيّة " (خ. ١٨/١١/١٩٨٠) .

[٥٥] – تم افتتاح المجلس الاستشاري للدّولة، في ٣/١١/١٩٨١.

[٥٦] – للوقوف على مراحل التّطوّر التي شهدتها تجربة الشورى العمانيّة، ينظر، ناصر أبو عون، معجم مصطلحات السلطان قابوس، ص ٢٢٩.

[٥٧] – تم افتتاح مجلس الشورى العماني، في ٢١/١٢/١٩٩١،" باسمك اللهم (..) نفتتح مجلس الشّورى، انطلاقاً من مبادئ شريعتك الغراء " .

[٥٨] – مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. تأسس المجلس في ٢٥ مايو ١٩٨١ بالاجتماع المنعقد في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية .

[٥٩] – مسعود ضاهر، الاستمرارية والتّغيير في تجربة التّحديث العمانيّة، ص ٢٩٣.

[٦٠] – (خ. ١٨/ ١١/ ١٩٨١) .

[٦١] – (خ.٦/١١/١٩٨٥).

[٦٢] – عقدت القمّة العاشرة في مسقط، في: ١٨/١٢/١٩٨٩.

[٦٣] – (خ. ١٨/١١/١٩٨٩).

[٦٤] – (خ. ٢١/١٢/١٩٨٩) .

[٦٥] – ينظر، صالح بن سليمان الفارسي، ملامح من تطور النّظام الإداري في سلطنة عمان، ص ١٠١.

[٦٦] – (خ. ١٨/١١/١٩٩٦).

[٦٧] – صالح بن سليمان الفارسي، ملامح من تطور النّظام الإداري في سلطنة عمان، ص ١٠١.

[٦٨] – (خ. ١٨/١١/١٩٩٧).

[٦٩] – ينظر مثلاً: (خ. ١٨/١١/١٩٩٦) .

[٧٠] – (خ.١٨/١١/١٩٩٧) .

[٧١] – تم افتتاح المجلس الاستشاري للدّولة، في ٣/١١/١٩٨١.

[٧٢] – افتتح مجلس الشورى، في ٢١/١٢/١٩٩١.

[٧٣] – تنص المادّة (٥٨) من النّظام الأساسي للدّولة، على: " يتكوّن مجلس عمان من: ١– مجلس الدّولة .٢– مجلس الشّورى " . وقد تم افتتاح مجلس عمان، في ٢٧/١٢/١٩٩٧.

[٧٤] – (خ. ٢٧/١٢/١٩٩٧) .

[٧٥] – (خ. ١٨/١١/١٩٩٦).

[٧٦] – (خ. ٢٧/١٢/١٩٩٧)، بمناسبة افتتاح مجلس عمان. وقد عقدت الجلسة الثانية للمجلس، في ٤/١١/٢٠٠٠، لتتوالى بعد ذلك جلسات الانعقاد السنوي للمجلس.

[٧٧] – (خ .٢٠٠٦/١١/١٤) .

[٧٨] – (خ .٢٠٠٧/١١/٦).

[٧٩] – (خ .٢٠٠٧/١١/٦).

[٨٠] – (خ. ١٩٩٨/١١/١٨).

[٨١] – (خ .١٩٩٧/١١/١٨) .

[٨٢] – (خ.١٩٩٨/١١/١٨).

[٨٣] – (خ.١٩٩٨/١١/١٨).

[٨٤] – (خ.١٩٩٨/١١/١٨).

[٨٥] – (خ.٢٠٠٣/١٠/٢١).

[٨٦] – (خ.٢٠٠٣/١٠/٢١).

[٨٧] – (خ. ٢٠٠٥/١٠/١).

[٨٨] – قال السلطان: " ونعتزم جعل عام ١٩٨٣ عاماً للشبيبة العمانيّة " (خ.١٩٨٢/١١/١٨).

[٨٩] – يقول السلطان: " إننا نعلن العام القادم (١٩٩٣) عاماً للشباب " (خ.١٩٩٢/١١/١٨).

[٩٠] – يقول السلطان: " نودّ أن نهيب مجدّداً بالقطاع الخاص أن يكثّف من مساندته للحكومة في مجال التّنمية البشريّة، بإيجاد مزيد من الفرص الوظيفيّة للعمانيين (..) وتخفيض الاحتياجات الفعليّة للعمالة الوافدة إلى أدنى حدٍّ ممكنٍ " (خ .١٩٩٨/١١/١٨).

[٩١] – يقول السلطان مثلاً في خطبة (٢٠١٣/١/٢٧) : " مليارات.. مليارات تحوّل إلى الخارج.. مليارات سنوياً، يعني هل هذا من المستحب أن يستمر؟! لا.. طبعاً لا.. ".

[٩٢] – (خ .١٩٩٦/١١/١٨).

[٩٣] – (خ .١٩٩٨/١١/١٨).

[٩٤] – (خ .١٩٩٨/١١/١٨).

[٩٥] – (خ .٢٠٠٢/١١/٤) .

[٩٦] – من مظاهر الاهتمام بالمرأة في غير هذه المرحلة، دعوتها لإنشاء جمعيات المرأة العمانية، بتشجيع من الدّولة، وحقها للتّرشح لمجلس الشورى، وغيره. ينظر مثلا، خطبة: (١٩٩٤/١٢/٢٦).

[٩٧] – (خ . ٢٠٠٩/١١/١٦).

[٩٨] – (خ.١٩٩٧/١٢/٢٧).

[٩٩] – ينظر، هادي حسن حمودي، عُمان.. آفاق التّطوير المتواصل (دراسة في انتقالات عمان سنة ٢٠١٢وما بعدها)، مؤسسة عمان للصحافة والنشر، مسقط، ط١، ٢٠١٣، ص ١٣.

[١٠٠] – ينظر في هذه الأحداث، سعيد سلطان الهاشمي، عُمان: الإنسان والسّلطة، ص ١٨٧–١٩٤.

[١٠١] – صدر المرسوم، في: ٧ من ربيع الثاني سنة ١٤٣٢هـ، الموافق: ١٢ من مارس سنة ٢٠١١م في ٣ مارس ٢٠١١، ونصت المادة الأولى منه، على: " يمنح مجلس عمان الصلاحيات التشريعية والرقابية، وفقا لما يبينه

النظام الأساسي للدولة، والقوانين النافذة ". ونشر هذا المرسوم في عدد الجريدة الرسمية رقم (٩٣١) الصادر في ١٥ / ٣ / ٢٠١١م.

[١٠٢] – ينظر، الملحق الخاص بالعدد (٩٤٨) من الجريدة الرسميّة، وزارة الشؤون القانونيّة. خاصّة المادة (٥٨) مكررا (٢٢) " لا يجوز مؤاخذة عضو مجلس الدّولة، أو عضو مجلس الشورى.. " . ومنعت المادة (٥٨) مكررا (٢٣) اتخاذ أي إجراءات جزائيّة ضد عضو مجلس الدّولة، أو عضو مجلس الشورى.. " . ونصت المادة (٥٨) مكررا (٣٥) إلى ضرورة إحالة القوانين التي تعدها الحكومة إلى مجلس عمان لإقرارها أو تعديلها ". (وزارة الشؤون القانونيّة، الجريدة الرسميّة، مسقط،٢٦ أكتوبر ٢٠١١).

[١٠٣] – (خ .٢٠١١/١٠/٣١).

[١٠٤] – (خ.٢٠١١/١٠/٣١).

[١٠٥] – (خ.٢٠١١/١٠/٣١).

[١٠٦] – سعيد أحمد بيومي، لغة القانون، ص ٩٨.

[١٠٧] – (خ.٢٠١١/١١/٣١).

[١٠٨] – (خ.٢٠١١/١١/٣١).

[١٠٩] – (خ. ٢٠١٢/١١/١٢).

[١١٠] – يقصد ذكرى العيد الوطني الرابع والأربعين المجيد.

[١١١] – (خ .٢٠١٤/١١/٥) .

[١١٢] – المصطلح رديف لمصطلح: (العاطلون عن العمل).

[١١٣] – (خ. ٢٠١١/١٠/٣١). وينظر، تحليل المرحلة الثانية.

[١١٤] – (خ. ٢٠١١/١٠/٣١).

[١١٥] – (خ. ٢٠١٣/١/٢٧)، وجاء إنشاء هذا الصندوق، تتويجا لندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقدة بسيح الشامخات خلال الفترة من ١٢ إلى ٣٢ يناير ٢٠١٣م.

[١١٦]– (خ. ٢٠١١/١٠/٣١).

[١١٧] – (خ.٢٠١١/١٠/٣١).

[١١٨] – صدر قانون الرّقابة الماليّة والإدارية للدّولة، بموجب المرسوم السلطاني، رقم (٢٠١١/١١١) في ٢٤ من أكتوبر ٢٠١١. (وزارة الشؤون القانونيّة، الجريدة الرسميّة، العدد (٩٤٩)، مسقط،٢٩ أكتوبر ٢٠١١، ص ١٥٢).

[١١٩] – (خ.٢٠١١/١٠/٣١).

[١٢٠] – (خ.٢٠١١/١٠/٣١).

[١٢١] – (خ.٢٠١١/١٠/٣١).

[١٢٢] – يشير مصطلح المجتمع المدني، إلى الأنشطة المتنوعة، والتي ينخرط فيها المجتمع المدني لتقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة. (https://ar.wikipedia.org) .

[123] – تم تحويل المناطق في السلطنة إلى محافظات، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٤)، الصادر في ٢٦ من أكتوبر ٢٠١١، تم اعتماد التقسيم الإداري للسلطنة وتنظيم عمل المحافظين. (وزارة الشؤون القانونيّة، الجريدة الرسميّة، العدد (٩٤٩)، مسقط،٢٩ أكتوبر ٢٠١١، ص ١٧٤).

[124] – صدر قانون المجالس البلديّة، بموجب المرسوم السلطاني، رقم (٢٠١١/١١٦)، بتاريخ ٢٦ من أكتوبر ٢٠١١. وصدرت اللائحة التنفيذية لقانون المجالس البلدية، بموجب القرار الصادر من ديوان البلاط السلطاني، رقم (٢٠١٢/١٥)، بتاريخ ٢٥من مارس ٢٠١٢. (وزارة الشؤون القانونيّة، الجريدة الرسميّة، العدد (٩٤٩)، مسقط،٢٩ أكتوبر ٢٠١١، ص ١٧٩).

[125] – (خ ٢٧٠/١/٢٠١٣).

المراجع:

–آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

–ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

–أوزوالد ديكرو– جان ماري شافّار، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة / منذر عياشي، جامعة البحرين، ٢٠٠٣.

–باتريك شارودو – ودمينك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة / عبد القادر المهري، وحمّادي صمّود؛ المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠٠٨.

–توبي لحسن، التّعريف داخل التواصل السياسي، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التّعريب، الرباط، العدد (٥٩)، ٢٠١١.

–حسين عبيد غانم غباش، عُمان: الديمقراطية الإسلامية (تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث) (١٥٠٠–١٩٧٠)، ط١، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٧.

–وزارة الإعلام، خُطب وكلمات السلطان قابوس بن سعيد (١٩٧٠– ٢٠١٠)، سلطنة عمان ،٢٠١٠.

–وزارة الإعلام (سلطنة عمان)، عمان ٢٠١٥.

–وزارة الإعلام، خُطب وكلمات السلطان قابوس بن سعيد (١٩٧٠– ٢٠١٦)، سلطنة عمان ،٢٠١٦.

–سعيد أحمد بيومي، لغة القانون في ضوء علم لغة النّص، دار الكتب القانونيّة، مصر ، ط١ ، ٢٠١٠.

–سعيد سلطان الهاشمي، عُمان الإنسان والسّلطة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت ،٢٠١٥.

–صالح بن سليمان بن سالم الفارسي، ملامح من تطور النظام الإداري في سلطنة عمان،٢٠٢٠.

–صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

–سرجي بليخانوف، مصلح على العرش، مطبعة عمان ومكتبتها المحدودة، سلطنة عمان،٢٠٠٥.

–عبد الحليم بن عيسى، المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، مجلة: دراسات أدبية، جامعة وهران، الجزائر، العدد الأول، مايو ٢٠٠٨.

–محمد بن سالم الجامودي، لغة الإعلان الصّحفي، دار كنوز المعرفة، الأردن ،٢٠١٦.

–محمود بن عمر الزّمخشري، أساس البلاغة، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ط.، ٢٠٠٥.

-مسعود ضاهر، الاستمراريّة والتّغيير في تجربة التّحديث العمانيّة ،2005 - 1970، دار الفارابي، دمشق، ٢٠٠٨.
-ناصر أبو عون، معجم مصطلحات السلطان قابوس، «مصطلحات تاريخ نهضة عُمان الحديثة ١٩٧٠-٢٠١٥»، ط١، مؤسسة السّبلة للحلول الرقمية (مسقط)، دار كنوز المعرفة (الأردن)، ٢٠١٦.
-ناصر أبو عون، صحفيون في بلاط صاحب الجلالة (محاورات السلطان قابوس مع وسائل الإعلام العربية والأجنبية) (١٩٧١- ٢٠١١)، ط٢، دار كنوز المعرفة، الأردن، ٢٠١٥.
-هادي حسن حمودي، عُمان.. آفاق التّطوير المتواصل (دراسة في انتقالات عمان سنة ٢٠١٢وما بعدها)، مؤسسة عمان للصحافة والنشر، مسقط، ط١، ٢٠١٣.
-هانس غيورغ غادامير، فلسفة التّأويل: الأصول، المبادئ، الأهداف، ط٢، ترجمة: محمّد شوقي الزّين، منشورات الاختلاف (الجزائر)، المركز الثّقافي العربي (المغرب)، الدار العربية للعلوم (لبنان)، ٢٠٠٦.
-هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عبّاد، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠.
-موقع السلطان قابوس، على الشّبكة العالميّة للمعلومات(http://www.sultanqaboos.net).
-الموسوعة العربية العالمية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٩٩٩.

References:

- Anne Roboul, Jacques Muschler, Pragmatics Today: A New Science of Communication, translated by Saif Eddine Daghfous and Mohammed Al-Shaibani, Arab Organization for Translation, Beirut, 1st ed., 2003.
- Ibn Manzur, Lisan Al-Arab, Dar Sader, Beirut, 1st ed., 2000.
- Oswald Decroux-Jean-Marie Chavart, The New Encyclopedic Dictionary of Linguistics, translated by Munther Ayachi, University of Bahrain, 2003.
- Patrick Charaudeau-Dominique Menghino, Dictionary of Discourse Analysis, translated by Abdul Qader Al-Mahri and Hammadi Samoud. National Center for Translation, Tunis, 2008.
- Toby Lahcen, Definition within Political Communication, Al-Lisan Al-Arabi Magazine, Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, Arabization Coordination Office, Rabat, Issue (59), 2011.
- Hussein Obaid Ghanem Ghubash, Oman: Islamic Democracy (Imamate Traditions and Modern Political History) (1500-1970), 1st ed., Dar Al-Jadeed, Beirut, 1997.
- Ministry of Information, Speeches and Speeches of Sultan Qaboos bin Said (1970-2010), Sultanate of Oman, 2010.
- Ministry of Information (Sultanate of Oman), Oman, 2015.
- Ministry of Information, Speeches and Speeches of Sultan Qaboos bin Said (1970-2016), Sultanate of Oman, 2016.
- Saeed Ahmed Bayoumi, The Language of Law in Light of Text Linguistics, Dar Al-Kotob Al-Qanuniya, Egypt, 1st ed., 2010.
- Saeed Sultan Al-Hashimi, Oman: Man and Authority, 2nd ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2015. - Saleh bin Suleiman bin Salem Al Farsi, Aspects of the Development of the Administrative System in the Sultanate of Oman, 2020.
- Salah Ismail Abdel Haq, Linguistic Analysis at the Oxford School, Dar Al Tanweer, Beirut, 1st ed., 1993.

- Sergei Plekhanov, Reformer on the Throne, Oman Press and Library Limited, Sultanate of Oman, 2005.
- Abdel Halim bin Issa, Linguistic Reference in Pragmatics Theory, Journal: Literary Studies, University of Oran, Algeria, Issue 1, May 2008.
- Muhammad bin Salem Al Jamoudi, The Language of Newspaper Advertising, Dar Kunuz Al Ma'rifa, Jordan, 2016. - Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari, The Basis of Rhetoric, Al-Maktaba Al-Asriya, Beirut, 1st ed., 2005.
- Masoud Daher, Continuity and Change in the Omani Modernization Experience, 1970-2005, Al-Farabi Publishing House, Damascus, 2008.
- Nasser Abu Aoun, Dictionary of Sultan Qaboos Terms, "Terminology of the History of the Modern Omani Renaissance 1970-2015," 1st ed., Al-Sablah Digital Solutions Foundation (Muscat), Kunuz Al-Ma'rifa Publishing House (Jordan), 2016.
- Nasser Abu Aoun, Journalists in the Court of His Majesty (Sultan Qaboos's Dialogues with Arab and Foreign Media) (1971-2011), 2nd ed., Kunuz Al-Ma'rifa Publishing House, Jordan, 2015.
- Hadi Hassan Hamoudi, Oman: Prospects for Continuous Development (A Study of Oman's Transitions from 2012 onwards), Oman Establishment for Press and Publishing Muscat, 1st ed., 2013.
- Hans-Georg Gadamer, The Philosophy of Interpretation: Origins, Principles, Objectives, 2nd ed., translated by Muhammad Shawqi al-Zayn, Ikhtilaf Publications (Algeria), Arab Cultural Center (Morocco), Arab Scientific Publishing House (Lebanon), 2006.
- Hudson, Sociolinguistics, translated by Mahmoud Abbad, Alam al-Kutub, Cairo, 2nd ed., 1990.
- Sultan Qaboos's website on the World Wide Web (http://www.sultanqaboos.net).
- The Universal Arabic Encyclopedia, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh, 2nd ed., 1999.